الغانم متحدثاً الى أحد الأعضاء

جابر المبارك و إلى جانبه محمد الخالد (تصوير أسعد عبدالله)

المجلس أحال قانون «جمع السلاح» على الحكومة وأقرّ «محكمة الأسرة» ورفع الحصانة عن حماد والفضل ودشتي

«الداخلية» تبحث عن «الأسلحة» بأجهزة تكشف ما وراء الجدران

| كتب فرحان الفحيمان ووليد الهولان |

دخل قانون جمع السلاح أمس، حيز التنفيذ بعد إقراره بإجماع نيابي واحالته على الحكومة،على ان يبدأ تطبيقه رسميا بعد صدوره في جريدة الكويت اليوم فيما كشف نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد ان لدى الوزراة الأجهزة الكاشفة لما وراء الجدران دون الحاجة الى هدمها بما يساعد في عمليات البحث والتفتيش عن الأسلحة.

وبحسب القانون سيتم اعطاء فرصة لتسليم الاسلحة خلال أربعة اشهر، تزامنا مع حملة اعلامية تبدأ بعدها اجراءات التفتيش والضبط، فيما فرض القانون عقوبات مشددة على حائزي السلاح والمتاجرين به.

ونصت المادة الرابعة من القانون أن «يعاقب كل من حاز أو أحرز اسلحة او ذخائر او مفرقعات غير مرخصة او محظور حيازتها بالحبس لمدة لاتزيد على خمس سنوات وبغرامة مالية لاتزيد على عشرة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين بعد انقضاء المهلة المقررة في المادة السادسة».

أما المادة الخامسة فنصت على أن «يعاقب بالحبس لمدة لاتزيد على عشر سنوات وبغرامة مالية لاتزيد على 50 ألف دينار كل من يتاجر في سلاح ناري غير مرخص أو ذخائر أو مفرقعات أو مكونات تصنيعها أو تهريبها أو تخزينها أو التعاقد مع المنظمات أو الخلايا الارهابية لبيعها لها او شرائها منها وبمصادرة المضبوطات في جميع الأحوال».

و تعهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد بالعمل بكل شفافية ووضوح في تطبيق هذا القانون، مشيرا الى ان «هناك بوادر نجاح وتعاون في هذا القانون حيث بادرت مجموعة من العوائل بالاتصال علينا لتسليم أسلحتها».

وأقر المجلس قانون إنشاء محكمة الأسرة في مداولته الأولى بما يقضي إعداد مقار خاصة تعقد فيها جلسات الاحوال الشخصية بعيدا عن اجواء الجلسات الجزائية والمدنية مع إحاطة تلك النوعية من المنازعات بإجراءات تتناسب مع طبيعتها على نحو يكفل مصلحة الأسرة والمجتمع.

ومن المزايا التي يحققها القانون «فصل مبنى محكمة الأسرة كمبنى مستقل بعيدا عن المحاكم العادية،حتى لا يختلط الصغار بغيرهم من عناصر وأطراف القضايا الجنائية، واختصار درجات التقاضي لكي تنتهي عند مرحلة الاستئناف ولا يطعن في أحكامها بطريق التمييز توفيرا للوقت والجهد والعناء، ووجود قاضي تنفيذ متخصص يفصل في منازعات التنفيذ الوقتية المتعلقة بالقرارات والأحكام التي تصدر من محكمة الأسرة مما يؤدي الى سرعة تنفيذها وذلك بتذليل العقبات التي تؤدي الى عدم التنفيذ أو البطء فيه».

ووافق المجلس على طلب نيابي بتخصيص ساعة في بداية جلسته اليوم لتأبين المغفور له بإذن الله تعالى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز تقديراً وعرفاناً بدوره وتخليداً لذكراه طيب الله ثراه.

ورفع المجلس الحصانة النيابية عن النواب سعدون حماد العتيبي ونبيل الفضل والدكتور عبدالحميد دشتي في قضايا جنح صحافة.

واستهلت الجلسة بمناقشة بند الاسئلة البرلمانية وتحدث النائب خليل الصالح عن سؤاله إلى وزير التربية في شأن الهيكل التنظيمي الجديد لمعهد الابحاث داعيا إلى الوقوف وقفة جادة امام من يدير المعهد وكأنه ثكنة خاصة.

ودعا النائب محمد الحويلة في تعقيبه على رد وزير الاسكان على سؤاله في شأن مدينة صباح الاحمد إلى أن تكون المدينة محافظة مستقلة مستقبلا.

خدمات إسكانية

واعلن الوزير ياسر أبل أنه تم توزيع القسائم بالكامل وجار التنسيق مع الوزارات لتشغيل الخدمات، والمخفر سيعمل خلال الشهر الجاري، والمستوصف خلال شهر 3 والمدارس في يونيو، والطريق المؤدي إلى «صباح الاحمد» تمت ترسية المناقصة والبدء فيه في اكتوبر.

وقال النائب عبدالله التميمي معقبا على اجابة وزيرة الشؤون الاجتماعية على سؤاله في شأن الخلل بالتركيبة السكانية أن اعداد الوافدين وصلت إلى ارقام فلكية، مشيرا إلى أن هناك جاليتين تفوق اعدادهما سكان الكويت.

معالجة الخلل

ونوه التميمي إلى أن الدول انتفضت وعالجت الخلل في التركيبة السكانية مثل الامارات مستغربا الصمت الحكومي تجاه العمالة السائبة وتجار الاقامات أو مافيا الاقامات التي يجب مواجهتها.

وقال النائب سعدون حماد: «وجهت سؤالا لوزير التربية عن التدريب التطبيقي والوزراء لا يلتزمون بالرد ووجهت سؤالا إلى وزير العدل حول استيلاء مدير التأمينات على مليار دينار»... واستجواب مصطفى الشمالي الذي تم كان تغطية على مدير التأمينات واصحاب الصوت العالي كان يغطون على المدير، إذ اتهموا وزير المالية وقت الاستجواب بأخذ ايباد بـ 120 دينارا وسكتوا عن مليار.

تلويح بالمساءلة

وتابع: «وزير التربية ردّ عليّ بإجابات مغلوطة وإذا أنت مو قادر على مدير عام التطبيقي فهو لديه تجاوزات، فليس امامنا غير مساءلتك».

ورد النائب احمد بن مطيع على حماد قائلا: «ما يخص استجواب وزير المالية السابق الشمالي وكان المحور الاساسي تجاوزات مدير التأمينات والمال العام له حرمة وكلام سعدون حماد أن هناك تغطية فيه جريمة بحق النواب الذين قدموا طرح الثقة وكنت احدهم».

وعلّق حماد: «تم استجواب الوزير وتحدثوا عن (الايباد) وقيمته 120 دينارا معناه أن الرجل بريء والاستجواب تغطية على مدير التأمينات، والصوت العالي اختفى ومدير التأمينات قال إذا ضغطت عليّ راح اطلع اللي معاي».

وعلّق احمد بن مطيع قائلا: له حق يقول رأيه، ولكن نحن امام امانة وقد اتهمنا بالدفاع عن مدير التأمينات.

ورد وزير التربية الدكتور بدر العيسى قائلا: نحن يدنا ممدودة للنائب سعدون واطلب منه يزودني بكل المعلومات لحل الاشكالية ويدي ممدودة لمعالجة أي تجاوزات سواء كانت في الجامعة أو في معهد الابحاث».

وفيما اكد النائب حماد أنه سيزود الوزير بالمستندات، دعا النائب عبدالله الطريجي الحكومة إلى أن تعيد آلية التعامل مع الهيئات المستقلة، وهناك لغط أن بعض الوزراء عندما نسأله عن «هيئة» يرد باننا هيئة مستقلة واجتمعنا مع رئيس الوزراء في لجنة الميزانيات حول مخالفات الجهات الحكومية ولكنها لا تزال تتكرر.

وزاد: «رئيس (هيئة) دفع لمواطن خليجي منسق معاملات الفي دينار وهو يدرس في الخارج، لماذا هذا التلاعب وكان سؤالي عن هيئة اسواق المال، لماذا رفع سن التقاعد من 65 إلى 70 سنة وكان ذلك علشان رئيس هيئة الاسواق وبشخطة قلم غيّر اللائحة ليكمل الـ 70».

واضاف: «اقول لرئيس الوزراء أن التجاوزات في بعض الهيئات مستمرة بسبب عدم وجود محاسبة ونطلب عدم التجديد لبعض القيادات إذا كانت المخالفات متكررة ونحن في الميزانيات طالبنا بذلك».

رفع الحصانة

وانتقل المجلس إلى تقرير اللجنة التشريعية بشأن رفع الحصانة عن النائب سعدون حماد جنح الروضة في القضية المرفوعة من قبل مدير عام الهيئة للتعليم التطبيقي الدكتور احمد الاثري على أن تقرير اللجنة اوصى برفع الحصانة.

واقترح النائب نبيل الفضل التصويت مباشرة برفع اليد لكن الاقتراح لم يحظ بموافقة المجلس.

وقال النائب عبدالحميد دشتي أن الزميل حماد مؤمن بالقضاء وهو مع رفع الحصانات والشاكي الاثري هو حفيد معلم فاضل وهو الشيخ عطية الاثري، وهناك خلاف بين الاثري وحماد وساحة القضاء تفصل بينهما.

ماخذ موقف

ورد حماد: دشتي كان ماخذ موقف والفارق بين وبينه أنني اطلب رفع الحصانة وهو كان «يترجانا» على عدم رفع الحصانة تكفون لا يسوي نفسه بطل.

ورد دشتي: «في الجلسة السرية بينت موقفي ولا أريد أن اجرح الزملاء».

وقرر المجلس رفع الحصانة عن النائب سعدون حماد بموافقة 32 عضوا وعدم موافقة 6 وامتناع 2.

وانتقل المجلس إلى تقرير «التشريعية» في شأن رفع الحصانة عن نبيل الفضل.

وقال مقرر اللجنة الحريص أن اللجنة وافقت على رفع الحصانة فيما بين النائب دشتي أن الشكوى مقدمة من النائب السابق مسلم البراك... والشكوى كيدية والفضل مؤمن أن القضاء حق، نصيحة لوجه الله الفضل موافق على التقرير وانا امتنعت.

وعلّق الفضل قائلا: «وافقت على رفع الحصانة وكلام دشتي فيه الكثير من الصحة نحن امام اناس يرفعون القضايا ومكتب المحامي له نص المبلغ وتقدمت بتعديل على قانون المرئي والمسموع من يرفع قضية يدفع 500 دينار ارجو استعجاله لتوقف الخربطة».

موافقة

وافق المجلس على رفع الحصانة عن النائب الفضل بعد أن ايد التقرير 33 نائبا ورفض 4 وامتناع 3 من اصل الحضور 44 نائبا.

وقرر المجلس أيضاً رفع الحصانة عن النائب عبدالحميد دشتي في القضية المرفوعة من قبل النائب السابق محمد الصقر «جنح الصالحية».

تعديل قانون جمع السلاح

ودخل النواب في مناقشات متباينة من تعديل المادة الرابعة من قانون جمع السلاح ما بين مؤيد ورافض لتغليظ العقوبة على من يحوز السلاح.

واعرب نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد عن سعادته بالنقاش، مشيرا ال أنه ليس هناك خلاف حول القانون وانما هناك توافق عليه وهو قانون وقتي ونحن مع التشدد بالعقوبة حتى يحقق غايته.

وتابع «القانون نص على اعطاء مهلة لجمع السلاح خلال اربعة اشهر ومن لا يسلم السلاح سيجد عقوبة وانا مع تشديدها لافتا إلى أنه دعا الفريق الحكومي للتعاون مع اللجنة إلى اقصى مدى دون مماطلة حتى يرى القانون النور».

ووافق المجلس على حذف الحد الادنى من الغرامة والمحددة بخمسة الاف دينار من المادة الرابعة وبالتالي اصبح نص المادة «بانه يعاقب بالحبس من يحوز السلاح بمدة لا تزيد على خمس سنوات أو بغرامة لا تزيد على 10 الاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين».

وصوّت المجلس مجددا على حذف الفترة الزمنية في القانون فيما اقترح الرئيس الغانم احالة القانون مجددا إلى اللجنة التشريعية للتحقق من الصياغة ووافق المجلس.

ووافق المجلس على اقترح الرئيس الغانم اجتماع اللجنة التشريعية وتجهيز القانون اليوم أو الخميس.

على ان تعقد لجنة مشتركة بين «التشريعية» و«الداخلية» لبحث التعديلات.

محكمة الأسرة

وناقش المجلس تقرير اللجنة التشريعية بخصوص انشاء محكمة الاسرة واعتبر النائب الدكتور يوسف الزلزلة القانون اضافة كبيرة لوضع الاسرة لحل مشاكلها ويلزم الحكومة ان تنجز انشاء مركز تسوية المنازعات الأسرية في كل محافظة لتخفيف حدة الخلاف بين افراد الاسر.

وطالب الزلزلة بانشاء نيابة خاصة لشؤون الاسرة في كل محافظة حتى تبعد الأسر عن القضايا الأخرى التي يعف عنها اللسان.

ودعا النائب دشتي الى ان يكون هناك قاض متخصص في النظر في قضايا الاحوال الشخصية موضحاً أنه يناقش في جنيف تقرير الكويت لحقوق الانسان ومن المفيد ان نعزز موقفنا بمثل هذا القانون، والى ذلك قال النائب عبدالله التميمي: ان مركز تسوية المنازعات نقلة في التعاطي مع المشكلات الاسرية متمنياً ان يكون التطبيق اكثر دقة، ومثلما يحسب الامر لوزير الداخلية بانشاء خدمة المواطن في المحافظات يحسب لوزير العدل انشاء مراكز تسوية المنازعات في المحافظات.

وتساءل الرويعي: «هل الاختصاصيون الذين تتم الاستعانة بهم يعملون في مراكز التسوية أم انه ستتم الاستعانة بهم من خارج المركز.

وقال النائب فيصل الدويسان ان هذا القانون «نحتاج اليه بسبب كثرة قضايا الطلاق واخشى ان يسهل قضايا الطلاق.

بدوره، اكد النائب عبدالله الطريجي وهو احد مقدمي اقتراح القانون بان نسبة الطلاق شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في الكويت وفق احصائيات وزارة العدل متمنياً انه في حال اقرار القانون ان يخصص مواقع لتناول قضايا الاحوال الشخصية خاصة وان المحاكم ازدحمت بها.

نقلة نوعية

بدوره، قال وزير العدل وزير الاوقاف يعقوب الصانع ان هذا القانون مهم للاسرة ويمثل نقلة نوعية في حماية الاطفال، خاصة وانه نص على عدم تحقيق رؤية للاطفال وتسلمهم في المخافر وتوفير البيئة المناسبة لتسلم الطفل للرؤية.

واوضح الصانع ان القانون نص على انشاء صندوق تابع لوزارة العدل ليتولى سداد النفقة الموقتة للمطلقة الى حين الحكم بشكل نهائي.

وموافقة المجلس على قفل باب النقاش بناء على طلب نيابي والانتقال للتصويت على القانون في مداولته الثانية.

وافق المجلس على المقترح المقدم من قبل النائب يوسف الزلزلة والقاضي بالغاء اشتراط تشكيل محكمة الاسرة في الدرجة الاولى من 3 قضاة على ان يكون تشكيلها من قاض واحد وعلى ان يكون تشكيلها بالاستئناف من 3 قضاة.

ووافق المجلس على تقرير لجنة الشؤون التشريعية حول مشروع قانون محكمة الاسرة في مداولته الاولى بالاجماع بعد ان وافق 48 نائباً من أصل الحضور 48.

وعند الانتقال عن استثناء التصويت على مشروع القانون في مداولته الثانية اعترض النائب الدكتور عودة الرويعي على اقرار المادة الثانية خاصة وان هناك تعديلات مقدمة في هذا الشأن.

وأيد النائب عدنان عبدالصمد اعتراض النائب الرويعي خاصة وان تقرير اللجنة التشريعية لم يصل للنواب الا خلال جلسة اليوم داعياً الى تأجيل التصويت على المداولة الثانية الى حين مناقشة التعديلات.

ووافق المجلس على تأجيل استثناء التصويت على المداولة الثانية لمشروع قانون محكمة الاسرة الى حين مناقشة التعديلات الواردة عليه في لجنة الشؤون التشريعية على انه يعرض على المجلس في الجلسة المقبلة بعد اسبوعين.

ثم عاد المجلس لمناقشة مشروع قانون جمع السلاح في مداولته الثانية بعد انتهاء اجتماع اللجنة المشتركة من لجنتي الداخلية والدفاع البرلمانية واللجنة التشريعية على هامش الجلسة.

واوضح مقرر لجنة الشؤو ن التشريعية النائب عبدالحميد دشتي ان التقرير انتهى في المادة الرابعة الى الغاء السقف الأدنى للغرامة والمتمثلة بخمسة آلاف دينار لحيازة السلاح. «وموافقة المجلس».

كما أشار مقرر اللجنة الى ان المادة الخامسة وفق تقرير اللجنة نصت على ان عقوبة تجارة السلاح السجن لا تزيد على عشر سنوات حبس و«غرامة مالية لاتزيد على خمسين ألف دينار». و«وافق المجلس».

ونوه مقرر اللجنة الى ان القانون في مادته السابعة كما انتهت اللجنة المشتركة نص على انه يلغى اي قانون يتعارض مع هذا القانون.

ووافق المجلس على التعديلات الواردة من اللجنة المشتركة ثم انتقل للتصويت على مشروع قانون جمع السلاح في مداولته الثانية بالتعديلات الواردة عليه.

وأقر المجلس باجماع اعضائه الحضور قانون جمع السلاح بعد ان وافق عليه 46 نائباً من اصل الحضور 46.

شكر وثناء

بدوره، اعرب وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد عن شكره للمجلس لاقرار هذا القانون خاصة بوادر اقرار هذا القانون قد استهلت من خلال اتصال بعض الاسر للابلاغ عن حوزتهم للسلاح خوفاً على ابنائهم.

مؤكداً بالوقت ذاته انه سيلتزم بتعاليم الدين الحنيف وتقاليدنا بدخول المنازل والذي سيتم خلالها الاستعانة بالشرطة النسائية.

وعبر نقطة نظام أقر النائب عبدالرحمن الجيران ان الوضع الاقليمي يحتم اقرار مثل هذا القانون المهم شاكراً كل من ساهم في انجازه.

من جهته، اكد النائب عدنان عبدالصمد اننا بحاجة لحملة اعلامية لتوضيح مهلة الاربعة اشهر في هذا القانون حتى يتم تسليم السلاح.

بدوره، اعرب النائب محمد طنا عن شكره لاعضاء اللجنة الداخلية لاقرار القانون وكذلك شكره لوزارة الداخلية داعياً لضرورة اقامة حملة إعلامية لتسليم السلاح من قبل المواطنين.

بدوره، توجه النائب محمد الحويلة بالشكر الى اعضاء اللجنة ووزارة الداخلية على اقرار هذا القانون العام داعياً الجميع العمل على صيانة أمن الكويت في ظل التحديات الاقليمية.

وتمنى النائب عبدالله التميمي ان تتضافر الجهود الحكومية لتطبيق القانون في هذا المجتمع المسالم خاصة وان خفافيش الظلام ادخلوا في هذا المجتمع بعض الافكار الهدامة.

وتوجه رئيس لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية النائب عبدالله المعيوف بالشكر للحكومة والمجلس على انجاز هذا القانون مؤكداً انه لايمكن انجاز أى تنمية او تطوير دون تحقيق الامن مشيراً الى ان التوعية أهم من القانون ذاته.

ومن جهته، توجه مقرر «الشؤون التشريعية» النائب عبدالحميد دشتي بالشكر للمجلس والحكومة لاقرار هذا القانون الذي يبث الطمأنينة في المجتمع الكويتي داعياً الحكومة لتحضير الحملة الاعلامية للقانون.

الخالد للصالح: من حلاة ميزانيتك

أثناء حديث الوزير محمد الخالد عن قانون جمع السلاح أوقفه الرئيس الغانم عن الحديث الى حين جلوس النواب المحيطين بوزير المالية أنس الصالح المندمج معهم بالحوار لكن الصالح لم ينتبه ما اضطر وزير الداخلية مخاطبته ممازحاً: خلنا نكمل من حلاة ميزانيتك انت.

وأثناء حديث النائب خلف الدميثير من على أحد المقاعد الوزارية بالصف الأمامي من قاعة عبدالله السالم اكد دعمه للتوجه الحكومي بتغليظ العقوبات على مخالفي قانون جمع السلاح..فعقب الرئيس الغانم بالقول: أكيد تدعم خاصة وأنك تجلس بالمقاعد الوزارية.

موافقة حكومية - نيابية على قانون جمع السلاح

○ محمد الخالد: هناك أسر أبلغت عن أسلحة لدى أبنائها خوفاً عليهم

○ عاشور: معهد الأبحاث يدار وكأنه «ثكنة» خاصة

○ ياسر أبل: قسائم مدينة «صباح الأحمد» وزّعت كاملة و«المخفر» سيعمل الشهر الجاري والمستوصف في مارس

○ التميمي: جاليتان في الكويت يفوق عددهما سكانها

○ حماد: أصحاب الصوت العالي كانوا يغطّون على مدير «التأمينات» السابق

○ بدر العيسى: يداي ممدودتان لمعالجة أي تجاوزات